



ديوان المظالم .. قلعة شامخة من قلاع العدل في المملكة*

عبر معالي الشيخ محمد عبد الله بن محمد الأمين عن شكره لولاة الأمر على الثقة الملكية الكريمة بتعيينه رئيساً لديوان المظالم، وسأل الله أن يوفقه ويعينه على حمل هذه الأمانة، وأن يكون عند حسن ظن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز .

ودعا منسوبي الديوان إلى بذل أقصى الجهود من أجل الرقي بأعمال هذا المرفق العدلي الهام وتقديم خدمة أفضل كون أغلب أعماله تتعلق بأجهزة الدولة. مشدداً أن بابه مفتوح للجميع دون استثناء لتلقي أي طلب أو حاجة للمواطنين من خلال الدوائر أو من خلال مكتبه مباشرة. وبين حرصه على إحداث خطوات تطويرية سيشهدها الديوان قريباً إن شاء الله وسيعلن من خلالها ميلاد المحكمة الالكترونية.

* إعداد: مدير التحرير.

ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط بالمالك مباشرة

الأمين؛
ميلاد المحكمة الإلكترونية ضمن
الخطوات التطويرية التي سيشهدها
الديوان قريباً

العيسى؛
أحكام ديوان المظالم أحكام قضائية
واجبة النفاذ

وأول قاض للمظالم هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وممن جلس لها في يوم معين عبد الملك بن مروان وكذا عمر بن عبد العزيز الذي خصص لها يوماً معيناً ثم خصص بعد ذلك لها قضاة معينون ينظرون في قضايا الأفراد والجماعات على الولاية وعمال الخراج وكتاب الدواوين وكتاب بيوت المال إذا حادوا واشتطوا وهذا هو القضاء الإداري بشكله الحالي الموجود في عدد من الدول الغربية .

لمحة تاريخية عن الفصل في المظالم

أ - في صدر الإسلام؛

لم يكن الفصل في المظالم غربياً على الإسلام ولا دخيلاً عليه، بل هو مولود معه، ومربى في أحضانه. وأول من فصل في المظالم في الإسلام هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، -ستورد مشهدين عن قضاء المظالم في صدر الإسلام وفي عهد الدولة العباسية فالأول ما رواه عبد الرزاق في مصنفه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم على غنائم حنين فبلغ أبا جهم أن مالك بن

وأكد معالي رئيس ديوان المظالم الشيخ محمد عبد الله بن محمد الأمين إن القضاة عموماً وقضاة ديوان المظالم خصوصاً يقومون بدور كبير في الدعوة إلى الله تعالى، وذلك برفع الظلم، فعندما يساعدون في رفع الظلم عن المظلومين فإنهم يرسخون في أذهان الآخرين جميعاً أن الإسلام دين حق يسعى لنصرة المظلوم.

من جانبه عبر معالي نائب رئيس ديوان المظالم الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى عن اعتزازه بالثقة الملكية الكريمة، بتعيينه نائباً لرئيس ديوان المظالم وسأل الله تعالى أن يعينه على تحمل مسؤولياته في تحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز نحو القضاء الإداري بالمملكة ممثلاً في ديوان المظالم، الذي يعتبر امتداداً لولاية المظالم .

وبين معالي نائب رئيس ديوان المظالم أن أجهزة الدولة ملزمة بتنفيذ أحكام الديوان باعتبارها أحكاماً قضائية واجبة النفاذ وفقاً لنظام الديوان وقواعد المرافعات والإجراءات أمامه، مؤكداً أنه إذا ما حدث تأخر في تنفيذ أحكام الديوان من قبل أجهزة الدولة فإن التوجيهات السامية تلزمها بذلك.

وأبان أن مشروع نظام ديوان المظالم يتضمن إنشاء محكمة إدارية عليا ومحاكم استئناف إدارية وماكم إدارية (محاكم الدرجة الأولى) مؤكداً أن مشروع النظام بعد صدوره سيحقق نقلة نوعية كبيرة لمسيرة القضاء في المملكة. ❖

ولفت أن التقاضي في ديوان المظالم يمر بعدة إجراءات تهدف إلى ضمان صدور حكم قضائي سليم حتى ولو كان على حساب الوقت مشيراً إلى أن القضاء في المملكة بشقيه العام والإداري الأسرع إنجازاً مقارنة بالأجهزة العدلية في الدول المجاورة.

ماهو قضاء المظالم

الغرض الأساس من إنشاء قضاء المظالم في الدولة الإسلامية هو وقف تعدي ذوي الجاه والسلطان ولذا كانت تستند رئاسة قضاء المظالم لرجل جليل القدر.

❖ أعد هذا الاستطلاع قبل صدور نظام المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/٢٨هـ.

الغرض الأساس من إنشاء قضاء المظالم في الدولة الإسلامية هو وقف تعدي ذوي الجاه والسلطان

القاضي الإداري هو والي المظالم في الدولة الإسلامية



والمجلس السبت إن يقض الجلوس لنا
أنصفك منه وإلا المجلس الأحد
فلما كان يوم الأحد حضرت أول الناس فقال لها
المأمون: من خصمك؟
قالت: هذا القائم على رأسك، العباس بن أمير
المؤمنين.

فأمر المأمون قاضيه يحيى بن أكرم أن يجلس إليه
معها، وينظر في ظلامتها، فأجلسه معها ونظر في
ظلامتها بحضرة المأمون فعلا صوتها فزجرها بعض
الحجاب فنهره المأمون قائلاً دعها فإن الحق أنطقها
والباطل أخرسه وأمر برد ضياعها عليها.

ب- في المملكة العربية السعودية:

بعد فراغه من القضاء على الخصوم وإخماد
الفتن اتجه الملك عبد العزيز-يرحمه الله- إلى توطيد
الأمّن في البلاد ورد المظالم وردع العدوان فوضع للشكايات
صندوقاً على باب الحكومة وأصدر بذلك مرسوماً ملكياً
نشر في جريدة أم القرى في عددها الصادر في ١٢/٢٦/
١٣٤٤هـ ونصه:-

(أن صاحب الجلالة يعلن للناس كافة أن من كانت

البرصاء غل من الغنائم فضريه أبو جهم فشجه، فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب القصاص فقال
صلى الله عليه وسلم (ضربك على ذنب أذنته، لا قود
لك، لك مئة شاه). فلم يرض، فقال صلى الله عليه
وسلم: (لك مئة شاه)، فلم يرض، فقال صلى الله عليه
وسلم: (لك ثلاثمائة شاه، لأزيد). فرضي الرجل.

وفي عهد الدولة العباسية ما ورد أن امرأة عرضت
للمأمون بثياب رثة بعد ما قام من مجلسه الذي ينظر
به المظالم فقالت:-

يا خير منتصف يهدى له الرشد

ويا إماما به قد أشرق البلد

تشكو إليك عميد الملك أرملة

عدا عليها ما تقوم به أسد

فابتزمتها ضياعاً بعد منعتها

لما تفرق عنها الأهل والولد

فتآلم المأمون من ظلامتها، وأطرق قليلاً ثم قال:

من دون ما قالت عيل الصبر والجلد

وأقرح القلب هذا الحزن والكمد

هذا أوان صلاة الظهر فانصرفي

وأحضري الخصم في اليوم الذي أعد

له ظلامة على أحد كائن من كان، موظفا أو غيره كبيرا أو صغيرا ثم يخفي ظلامته فإنما أثمه على نفسه، ومن كانت له شكاية فقد وضع على باب دار الحكومة صندوقا للشكاوى، ومفتاحه لدى جلالة الملك، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق، وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكي أي أذى بسبب شكايته المحقة من أي موظف كان).

ثم أنشئت شعبة المظالم في مجلس الوزراء في ١٢/١٣٧٣هـ حيث حددت المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر في التاريخ المذكور، شعب المجلس وجعلت الشعبة الرابعة منه للمظالم، وحدد النظام ارتباط هذه الشعبة بجلالة الملك مباشرة.

ثم أصدر الملك سعود بن عبد العزيز - يرحمه الله - المرسوم رقم ١٣/٢/١٣٧٥هـ بتاريخ ١٧/٩/١٣٧٤هـ القاضي بإنشاء ديوان للمظالم مستقل عن مجلس الوزراء ويتولى إدارته رئيس بمرتبة وزير يعين بمرسوم ملكي ويؤدي الديوان مهامه واختصاصاته من خلال مقره الرئيس في مدينة الرياض وفرعه في جدة. وأرفق بهذا المرسوم نظام الديوان المكون من عشر مواد وكلفت المادة السابعة منه رئيس الديوان وضع النظام الداخلي لأعماله وصدر قرار رئيس ديوان المظالم رقم ١/٣٥٧٠/١٣٧٩هـ بتاريخ ١١/١/١٣٧٩هـ الخاص بالنظام الداخلي له والمكون من خمس عشرة مادة.

ونظرا لتعدد الأنظمة والقرارات التي أضافت اختصاصات جديدة إلى ديوان المظالم منذ نشأته عام ١٣٧٤هـ حتى عام ١٤٠٢هـ وباللغة أكثر من ٢٨ اختصاصا وتوقع إضافة اختصاصات قضائية جديدة مصاحبة

أول من فصل في المظالم في الإسلام هو رسول الله ﷺ

الملك عبد العزيز وضع للشكايات صندوقا على باب الحكومة ومفتاحه معه

لخطط التنمية فقد أصبح من الضروري صدور نظام متكامل لديوان المظالم يشمل تحديدا للاختصاصات وبيانا بالإجراءات الواجبة الاتباع للفصل في القضايا التي يختص الديوان بنظرها فصدر النظام الجديد لديوان المظالم بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٧/٧/١٤٠٢هـ والمكون من ٥١ مادة ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٩١٨ وتاريخ ١٧/٧/١٤٠٢هـ.

وإنفاذاً للمادة ٤٩ من النظام صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٠ وتاريخ ١٦/١١/١٤٠٩هـ بالموافقة على قواعد المرافعات والإجراءات لديوان المظالم. وقد نص نظام ديوان المظالم في مادته الأولى على أن الديوان هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط بالملك مباشرة.

أوجه الاختلاف بين القاضي العام وقاضي المظالم في الفقه الإسلامي

الوجه الأول: طرق الإثبات، فقاضي المظالم أوسع مجالاً في طرق الإثبات من القاضي العام ومن ذلك:-
(١) أن لقاضي المظالم أن يسلك من طرق الإثبات المشروعة كل ما يوصل إلى الحقيقة ويرفع الظلم ويزيل اللبس، أما القاضي العام فهو مقيد بإجراءات خاصة وطرق محددة.

(٢) أن لقاضي المظالم أن يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاء العام في شهادات المعدلين.

(٣) أن لقاضي المظالم أن يستحلف الشهود باختيارهم إذا ارتاب منهم، وليس ذلك للقاضي العام.

(٤) أن لقاضي المظالم أن يستكثر من الشهود عند الحاجة وليس ذلك للقاضي العام.

(٥) أن لقاضي المظالم أن يستدعي الشهود ويسمع منهم، من غير طلب، بخلاف القاضي العام فلا يستدعيهم، بل يكلف المدعي بإحضارهم، ولا يسمع منهم إلا بطلب المدعى عليه في الحقوق الخاصة.

الوجه الثاني: أن لقاضي المظالم تأديب المعتدي إذا بان عدوانه وظهر ظلمه بخلاف القاضي العام فليس له ذلك.

الوجه الثالث: أن لقاضي المظالم تأجيل الفصل في النزاع إذا لم يظهر له الحق لمزيد من الكشف عن

أضيفت اختصاصات عديدة إلى ديوان المظالم منذ نشأته عام ١٣٧٤هـ حتى صدر نظامه الأخير عام ١٤٠٢هـ



المعنوية العامة طرفا فيها.
هـ- الدعاوى التأديبية التي ترفع من هيئة الرقابة
والتحقيق.

و- الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب
جرائم التزوير المنصوص عليها نظاما، والجرائم
المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة، والجرائم
المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (٤٣) وتاريخ ٢٩/
١١/١٣٧٧هـ، والجرائم المنصوص عليها في نظام مباشرة
الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٧) وتاريخ ٢٣/
١٠/١٣٩٥هـ، وكذلك الدعاوى الجزائية الموجهة ضد
المتهمين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها
في الأنظمة إذا صدر أمر من رئيس مجلس الوزراء
بنظرها.

ز- طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية.

ح- الدعاوى التي من اختصاص الديوان بموجب
نصوص نظامية خاصة.

ط- النظر في طلب المحاكم الأجنبية إيقاع الحجز
التحفظي على ممتلكات أو أموال داخل المملكة.

هذا مع ملاحظة أنه قد أضيف إلى الديوان
اختصاصات أخرى متنوعة لما سبق بموجب أنظمة
وقرارات من مجلس الوزراء من أهمها النظر في القضايا
التجارية.

أحوال الخصوم وأسباب النزاع بينهم، أما القاضي العام
فيلزمه الفصل في النزاع متى طلب أحد الخصمين ذلك.
الوجه الرابع: أن لقاضي المظالم من النفوذ وقوة
السلطان ما ليس للقاضي العام حتى يتمكن من زجر
المتنازعين عن التجاحد بالهبة والرغبة.

اختصاصات ديوان المظالم

وفقا لنظامه الصادر عام ١٤٠٢هـ يختص الديوان
بالفصل فيما يأتي:

أ- الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة
المدنية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة
ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم
والمستحقين عنهم.

ب- الدعاوى المقدمة من ذوي الشأن بالطعن في
القرارات الإدارية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص
أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة النظم واللوائح أو
الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.
ج- دعاوى التعويض الموجه من ذوي الشأن إلى
الحكومة والأشخاص ذوي الشخصية العامة المستقلة
بسبب أعمالها.

د- الدعاوى المقدمة من ذوي الشأن في المنازعات
المتعلقة بالعقود التي تكون الحكومة أو أحد الأشخاص

الجهاز الإداري والقضائي للديوان

١- الجهاز الإداري:

نصت المادة الثالثة من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٧/٧/١٤٠٢هـ بأن يعين رئيس الديوان وتنتهى خدماته بأمر ملكي، وهو مسؤول مباشرة أمام جلالة الملك.

ويعين نواب رئيس الديوان وتنتهى خدماتهم بأمر ملكي بناء على اقتراح رئيس الديوان.

ويختار رئيس الديوان رؤساء الفروع من بين أعضاء الديوان مع مراعاة درجات العاملين في الفرع.

٢- الجهاز القضائي:

يتألف الجهاز القضائي من دوائر تتولى النظر في القضايا برئاسة أحد قضاة الديوان وعضوية اثنين منهم عدا الدوائر الفرعية-المختصة بنظر الدعاوى اليسيرة- فتتظر في القضايا برئاسة قاض واحد، وعدد دوائر الديوان العاملة حالياً (٩٢) دائرة منها (١٩) دائرة فرعية.

الدرجات القضائية بديوان المظالم

الدرجات القضائية لقضاة ديوان المظالم هي نفسها الدرجات المنصوص عليها في نظام القضاء العام.

درجات التقاضي في ديوان المظالم

القضاء في الديوان على درجتين:

الأولى: الدوائر الابتدائية التي تتلقى الدعاوى ابتداء ولا تكون أحكامها نهائية إلا بضوات المدة المحددة نظاماً لطلب تدقيقها أو بتأييدها من قبل دوائر التدقيق أو بقناعة طرفي الدعوى في الدعاوى التجارية، وتتنوع الدوائر الابتدائية بتنوع اختصاصها فمنها الدوائر الإدارية والدوائر التأديبية والدوائر الجزائية والدوائر التجارية.

الثانية دوائر التدقيق وتفصل في الاعتراضات المقدمة من ذوي الشأن على الأحكام الابتدائية أو ما يكون منها واجب التدقيق وأحكام دوائر التدقيق نهائية.

فروع ديوان المظالم

المقر الرئيسي لديوان المظالم بمدينة الرياض وله ستة فروع في مناطق المملكة على النحو التالي:-

(١) فرع الديوان بمنطقة الرياض: وتختص دوائره بالفصل في القضايا التي تقع في منطقة الرياض ومنطقة القصيم ومنطقة حائل.

(٢) فرع الديوان في منطقة مكة المكرمة ومقره محافظة جدة: وتختص دوائره بالفصل في القضايا التي تقع في منطقتي مكة المكرمة والباحة.

(٣) فرع الديوان في المنطقة الشرقية بمدينة الدمام: وتختص دوائره بالفصل في القضايا التي تقع في المنطقة الشرقية.

(٤) فرع الديوان بمنطقة عسير بمدينة أبها: وتختص دوائره بالفصل في القضايا التي تقع في منطقة عسير ومنطقة جازان ومنطقة نجران.

(٥) فرع الديوان في منطقة المدينة المنورة بالمدينة المنورة: وتختص دوائره بالفصل في القضايا التي تقع في منطقة المدينة المنورة ومنطقة تبوك.

(٦) فرع الديوان بمنطقة الجوف بمدينة سكاكا: وتختص دوائره بالفصل في القضايا التي تقع في منطقة الجوف ومنطقة الحدود الشمالية.

(٧) تم مؤخراً وفي بداية العام ١٤٢٨هـ إنشاء فرع للديوان بمنطقة القصيم ومقره مدينة بريده وسيبأشر أعماله في وقت قريب بمشيئة الله تعالى.

آراء وانطباعات

يقول عضو مجلس الشورى سابقاً د. بدر بن أحمد كريم يُثبت ديوان المظالم دوماً أنه الملاذ الآمن للمظلومين، فهو نظام قضائي مستقل، تتوافر في قضاته الحياد، وبأحكامهم تتحقق العدالة، وتكتمل حلقات منظومة القضاء السعودي المستقل، ويلجأ المظلومون إلى ديوان المظالم لإنصافهم من الظلمة، والأخذ على أيديهم، وهو على هذا النحو سيجح يحمي المظلومين، وقوة تردع الظالمين، ويلمس المرء الجدية في تعامله مع القضايا التي ينظر فيها، مما يجعل منه ضرورة ملحة، وحاجة أساسية لمكافحة الظلم، بوصفه نزعاً شريرة تصارع قيم الخير عند الإنسان، وعائقاً أساسياً أمام العدالة التي

حين التقائه بالمحامي حين قال: إما أن نكون في عصرنا المتحرك أو لا نكون وأنه لا مكان في الديوان إلا للعمل الجاد بإخلاص ومهنية عالية ما يؤكد حرصه ونائبه على مواكبة العصر ويمثل نقلة حقيقية نحو التغيير في الديوان إلى الأفضل إن شاء الله.

وتمنى الفغم التركيز من القيادة الجديدة في الديوان القضاء على معالجة أسباب التأخير في الفصل في النزاعات أمام الديوان وقال نحن نتمنى أن تزول هذه العقبة التي أدت إلى ابتعاد صاحب الحق عن المطالبة بحقه.

وعبر المحامي عبدالله الناصري عن سعادته بهذه التطويرات التي اشار عنها المسؤولون بالديوان وقال الديوان بدأ قويا عندما تولى قيادته مستشارون محنكون لذا فقد كان أساسه قويا فلن أستغرب هذه التحديثات، كما نتمنى أن تتم زيادة عدد قضاة الديوان حيث زادت القضايا في الفترة الأخيرة. مشيدا باستعانة الديوان بعدد من الخبرات من بعض الدول العربية وما أشار له معالي رئيس الديوان إلى التحول للديوان الإلكتروني والاستفادة من تقنية الحاسب الآلي في جميع أعمال الديوان.

من جانبه اعتبر المحامي ماجد القرني أن التطوير الذي طرأ على أعمال ديوان المظالم لصالح المحامين والمتقاضين والقضاة وقال أن هذا أوجد نوعا من التخصص مثل تنصيب بعض الأمور الإدارية والتي كانت تأخذ من وقت القاضي.

وقال الكاتب الصحفي محمد أحمد الحساني أبداع ديوان المظالم في السنوات الأخيرة في عمله القضائي وأصدر قرارات عادلة أنصف بها مواطنين ومقيمين تقدموا بشكاوى وتظلمات ضد أجهزة حكومية، حيث حكم الديوان لصالحهم بدفع تعويضات عن أضرار حصلت لهم جراء قيام منسوبيين لجهات حكومية بإجراء ما أثار على الشاكين مادياً أو معنوياً. كما شملت قرارات الديوان الحكم بإعادة حقوق مالية لأصحابها لم تدفعها لهم جهات حكومية مقابل أعمال قاموا بها لتلك الجهات فظهر للديوان أن الحق مع الشاكين، فكان أن قرر الحكم بصرف ما تبقي لهم من حقوق مالية لدى الجهة الحكومية الصادر ضدها قرار الديوان.



يتوق إليها المواطن، والوفاة، والمقيم.

ولكي يُرسخ ديوان المظالم مبدأ: حصانة القاضي لا تمنع إعفاءه من العقوبة، عين الديوان لجنة خاصة للنظر في الشكاوى المقدمة ضد قضاة، توصي بالعقوبات التي تُفرض على القضاة المشكو بحقهم، تتناسب مع درجة المخالفة، وتصل إلى حد إعفاء القضاة الذين يثبت عليهم ارتكاب أخطاء مُخللة الإجراء المستمد من معايير موضوعية، كرس منحه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز: «لا أحد فوق المساءلة، وأخذ به ديوان المظالم، وقبيلَه، ورغب فيه، ورأه ضرورياً، وله دور مهم ينبغي العمل به، ويؤدي إلى نتائج لها مغزاهَا، ويحافظ على ما يتمتع به المجتمع السعودي من انسجام ووحدة، في الهوية الدينية والوطنية.

من جانبه قدم المحامي هزاع الضغم الشكر والتقدير لمعالي رئيس ديوان المظالم السابق الشيخ حمود الفايز ولرئيسه الحالي معالي الشيخ محمد الشنقيطي ولعالي نائبه الدكتور محمد العيسى على كافة الإجراءات التي اتخذوها في سبيل تطوير الديوان وأعماله ليوكب تطورات العصر وأثنى على مقالة معالي رئيس الديوان

بدر كريم: يثبت ديوان المطالم دوماً أنه الملاذ الآمن للمظلومين

محمد الحساني: زيادة أعداد قضاة الديوان سيخفف الضغط الحاصل على دوائره القضائية

المطالم وأن تتزاحم قضايا عدة مدن ومحافظات على فرع الديوان بجدة.

ثالثاً: إيجاد آلية قوية لضمان تنفيذ أحكام الديوان من قبل الجهة الحكومية الصادر ضدها حكم في حالة عدم قيامها بالتنفيذ، لأن تنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة من قبل المحاكم العامة والجزئية يتم عن طريق الحقوق المدنية فما هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ أحكام ديوان المطالم ضد الجهات الحكومية، وما نفع حكم بلا تنفيذ.

وما حصل من انجاز كان مصدر ارتياح من قبل عامة المواطنين والمقيمين، وكأن قضاة الديوان جاؤوا ليؤكدوا أن القضاء العادل المستقل البعيد عن الأهواء الشخصية، يمكنه أن يُحق الحق ويُنصف المظلوم الضعيف ضد خصمه القوي ولو كان الخصم جهة حكومية، وهو بذلك يقدم صورة مُشرقة ومشرقة للقضاء القوي النزيه المستقل! ولكي يواصل ديوان المطالم مسيرته العادلة الظاهرة فإن المرجو من جهات الاختصاص دعم الديوان بالإمكانات المادية والمعنوية التالية:

أولاً: زيادة أعداد قضاة الديوان أعداداً مضاعفة بما يخفف الضغط الحاصل على دوائره القضائية، وبما يسهل للقضاة مسألة النظر في القضايا المعروضة عليهم والفصل فيها بالحق والعدل خلال مدة مناسبة، وبما يسمح بجعل المواعيد بين جلسة وأخرى لا تزيد على أسبوع أو أسبوعين وعدد الجلسات لا يزيد على خمس حتى صدور القرار والحكم.

ثانياً: العمل على إنشاء فروع جديدة لديوان المطالم في بعض المدن والمحافظات وعدم الاكتفاء بالديوان الرئيس وفرعين آخرين أو ثلاثة فروع لأن البلاد مترامية الأطراف والسكان زادوا عدة أضعاف والقضايا كذلك ومن العجيب ألا يكون في مكة المكرمة فرع لديوان

توزيع دوائر الديوان على الفروع

الدوائر	الرياض	جدة	الدمام	أبها	المدينة	الحواف	المجموع
التدقيق	8	-	-	-	-	-	8
الإدارية	9	5	1	2	3	1	21
الجزائية	4	4	2	2	2	1	15
التأديبية	1	1	1	1	1	1	6
التجارية	8	8	3	1	2	1	23
الفرعية	11	3	-	3	2	-	19
المجموع	41	21	7	9	10	4	92